بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

البرهان يشترط دمج قوات الدعم السريع في الجيش

الخبر:

يوم الخميس الماضي وبلهجة صارمة أمام حشد جماهيري في منطقة الزاكياب بولاية نهر النيل، قال البرهان إن قيادة القوات المسلحة دعمت الاتفاق الإطاري عن قناعة لأنه يعالج مشاكل السودان، لكنه اشترط للمضي قدما في الاتفاق دمج قوات الدعم السريع في الجيش، قائلا "قبلناه لأن فيه بندا مهما جدا يهمنا كعسكريين، وهو دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة، هذا هو الفيصل بيننا وبين الحل الجاري الآن".

وأضاف "الاتفاق تضمن كلاما واضحا ومنصفا عن دمج الدعم السريع، ودمج الحركات المسلحة في القوات المسلحة، وقطعاً سنذهب فيه، ليكون هناك جيش وطني واحد يدافع عن السودان ويحمي أهل السودان، لكن أي كلام غير هذا لن يكون مقبولا، ولن يذهب أحد في الاتفاق للأمام من دونه". (الجزيرة نت، 17 شباط/فبراير 2023م).

التعليق:

بهذا التصريح أثار رئيس مجلس السيادة السوداني قائد الجيش عبد الفتاح البرهان جدلاً واسعاً حول مستقبل قوات الدعم السريع، وأيضا مستقبل الاتفاق الذي وقعه مع تحالف قوى الحرية والتغيير - المجلس المركزي في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

على رغم تقاطعات نشأة الدعم السريع كقوة تتبع في بداية الأمر لجهاز الأمن والمخابرات تم إنشاؤها للدعم والمساندة في النزاعات التي تخوضها الدولة في المنطقتين - جنوب كردفان والنيل الأزرق - وإقليم دارفور، إلا أنها تطورت بعد ذلك لتصبح قوات عسكرية قومية التكوين تعمل تحت إمرة القائد العام، وتتقيد بالمبادئ العامة للقوات المسلحة السودانية، بحيث تمت إعادة إنشائها وتكوينها بموجب قانون قوات الدعم السريع الذي أجازه المجلس الوطني في جلسته رقم 43 من دورة الانعقاد الرابعة 18 كانون الثاني/يناير 2017م وتتبع مباشرة لرئيس الدولة بعد أن كانت تتبع لجهاز الأمن والمخابرات الوطني آنذاك! هذا هو واقع قوات الدعم السريع التي تعمل وتتصرف ككيان منفصل عن القوات المسلحة، فقد حصل قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو "حميدتي"، على أجهزة تجسس متطورة، نقلتها إلى الخرطوم طائرة مرتبطة ببرنامج التجسس الخاص بكيان يهود، تجلب تكنولوجيا المراقبة من الاتحاد الأوروبي، كما جاء في صحيفة القدس العربي بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022م. وهذا الواقع يعبر عن حالة الارتهان للغرب الكافر الذي بيده مقاليد الأمور في البلاد، وهو يسيّر هذه القوات حسب مصلحته.

وواقع الجيش في ظل دولة الخلافة، يكون الخليفة هو القائد السياسي والعسكري للجيش. "الخليفة هو قائد الجيش، وهو الذي يعين رئيس الأركان، وهو الذي يعين لكل لواء أميراً، ولكل فرقة قائداً"، كما جاء في المادة 65 من مشروع دستور دولة الخلافة الذي أعده حزب التحرير. كما نصت المادة رقم 66 على أنه "يُجعل الجيشُ كله جيشاً واحداً يوضع في معسكرات خاصة". وليست هناك قوات متعددة داخل الدولة كما هو الحال في البلاد الآن.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

مجدي صالحين

عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير